

الدورة القرائية ٣٥

كتاب

# الاستدلال العقلي العقدي

عند الإمام أحمد -رحمه الله-

د. حنان بنت عبدالعزيز العنزي

ملخص الورد الثاني  
ص ٣٩-٥١



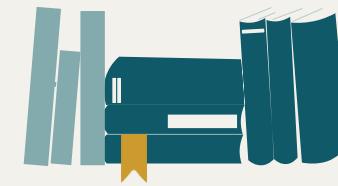
Katib\_Kitab



<https://kkitab.com>

إعداد مركز رسيل للاستشارات التربوية والتعليمية

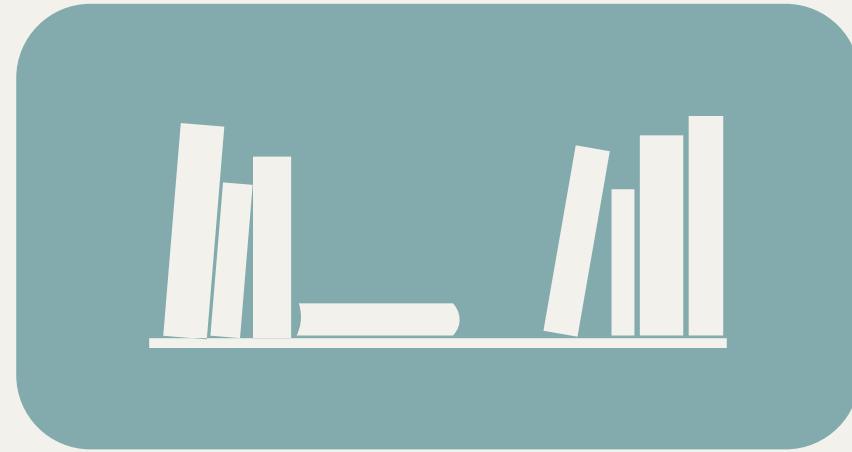




## المبحث الأول:

مسالك الاستدلال العقلي العقدي

عند الإمام أحمد رحمه الله



المتأمل في كلام الإمام أحمد رحمه الله يجد الاستدلالات العقلية حاضرة في كلامه، وقد ظهر ذلك في مؤلفاته، وما ذاك إلا لأهمية الدليل العقلي في إثبات مسائل الاعتقاد، والرد على المخالفين فيها؛ وهو قبل ذلك منهج قرآنی استعمل في مُحاجة الكفار والمشركين؛ فلا يستطيع أحد طرحه أو التهويء من أمره، أو يُنكر عمق تأثيره في تغيير قناعات المخاطبين على اختلافهم.

**وتنوّع أسلوب الإمام أحمد في استعمال الاستدلال العقلي؛** فتارةً يظهر في مُحاكمات وأقيسة عقلية، وتارةً يظهر في أسلوب الجَدْل والمناظرة، وتارةً يبرُز في جانب التحليل والاستنباط، ولم يخلُ منهجه من استعمال ضرب الأمثلة لتقريب المعاني إلى العقول.

**مسالك الإمام أحمد في الاستدلال العقلي العقدي**  
تنوعت المسالك والمناهج العقلية التي استعملها الإمام أحمد وفيما يلي ذكر أبرز ما استعمله من تلك المسالك، وتدعيمها بمثال من كلامه:

---

# أولاً: السبر والتقسيم

**السبر في اللغة:** التجربة، وسبر الشيء سبراً: حزره وخبره،  
واسبر لي ما عنده: أي: اعلمه، وسَبَرَ الْجُرْحَ يسبره سبراً: أي نظر  
في مقداره.

**التقسيم في اللغة:** قسم الشيء بينهم: أي فرقه، وال التقسيم  
جعل الشيء أقساماً.

## السبر والتقسيم في الاصطلاح:

بحث الناظر عن معانٍ مجتمعة في الأصل ويتبعها واحداً، واحداً،  
ويُبيّن خروج آحادها عن صلاح التعليل به إلّا واحداً يراه ويرضاه.  
والسبر والتقسيم مسلك عقلي يقوم على أصلين:



الثاني: اختبار تلك الأوصاف؛ لإبطال  
الباطل منها وإبقاء الصحيح، وهذا  
هو السبر.



الأول: حصر أوصاف المحل،  
وهذا هو التقسيم.

**مثاله:** استعمال الإمام أحمد للسبر والتقسيم في الرد على الحلولية

يقول رحمة الله في الرد على الحلولية: "ويُقال للجهمي: إن الله إذا كان معنا بعظمة نفسه، فقل له: هل يغفر الله لكم فيما بينه وبين خلقه؟ فإن قال: نعم. فقد زعم أن الله بائن من خلقه دونه، وإن قال: لا، كفر"

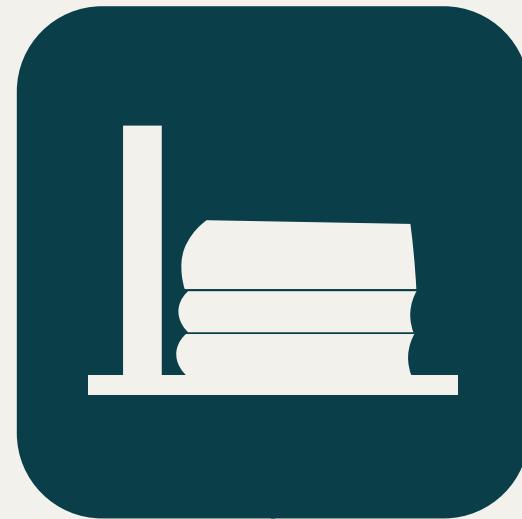
والملحوظ في المثال الذي ذكره الإمام أحمد استعماله لسلوك السبر والتقسيم؛ حيث حصر إجابة السؤال في أمرين، وهذا هو التقسيم، ثم اختبر هذه الإجابات ليصل إلى النتيجة، التي تتضمن إبطال قول المخالف في مسألة الحلول.

ثانياً:

قياس الأولي



**تعريفه:** هو أن يكون الحكم المطلوب أولى  
بالثبوت من الصورة المذكورة في الدليل  
ال DAL عليه.



## مثاله: استدلال الإمام أحمد -رحمه الله- في إثبات الصفات لله جل جلاله:

قال: "نحن نقول: قد كان الله ولا شيء. ولكن إذا قلنا: إن الله لم يزل بصفاته كلها، أليس إنما نصف إلهًا واحدًا بجميع صفاتة؟! وضربنا لهم في ذلك مثلاً؛ فقلنا: أخبرونا عن هذه النخلة أليس لها جذع وكرب، وليف وسعف وخوص وجماماً؟!، واسمها اسم شيء واحد، وسميت نخلة بجميع صفاتها، فكذلك الله -وله المثل الأعلى- بجميع صفاته إله واحد".



وهذا المسلك العقلي في استدلال الإمام أحمد على قياس الأولى ظاهر؛ ذلك أنه يبنّ إمكانية وصف الله سبحانه وتعالى بعده صفات دون أن يكون في ذلك أي إلزام بشبهة تعدد الآلهة أو الحاجة إلى القول بذلك، وضرب لذلك مثلاً من المخلوقات، وهي النخلة المكونة من جذع وليف وسعف وخوص وجمام، حيث أمكن تسميتها بالنخلة مع تعدد صفاتها، ولم يلزم من تعدد الصفات تعدد النخل بل هي نخلة واحدة. لأن تعدد الصفات لا يستلزم معه تعدد الموصوف.

# ثالثاً:

المتماثلان يجوز ويجب  
لأحدهما ما يجوز للآخر



وهذا المسلك العقلي يُستخدم عند إثبات قضيتيين متشابهتين، حيث يلزم من إثبات إحداهما أن تثبت الأخرى على جهة أنها متماثلة.

مثاله: قد تقرر في كلام الإمام أحمد في مسألة إثبات أن القرآن كلام الله سبحانه وتعالى غير مخلوق، وجاء ذلك في جوابه على من ناظره فقال: ما تقول في القرآن؟ قال الإمام أحمد: "ما تقول في علم الله؟"





وهذه طريقة استعملها السلف كثيراً في الرد على المعطلة، فكانوا يستدلون بعلم الله على كلام الله سبحانه، فما يُقال في صفة العلم يجب أن يُقال في صفة الكلام، **ولا مُوجب للتفريق بين المتماثلات**.

وبهذا المسلك تثبت بعض صفات الله عزوجلّ التي أولى معناها بعض المخالفين على اختلاف درجاتهم، **فالقول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر، والقول في الصفات كالقول في الذات؛ يجب إثباتها على الوجه الذي يليق بجلاله وعظمته سبحانه دون البحث عن كنهها وكيفيتها.**

## رابعاً: ضرب الأمثال



ضرب المثل مسلك عقلي يعتمد على إيجاد أصل وفرع وشبه بينهما؛ لتقرير نتيجة وحكم يتخلص من هذا المثل، وهذا مما يسميه العلماء بالقياس.

**مثاله:** قرر الإمام أحمد هذا المسلك حين ضرب للإيمان مثلًا كالشجرة، فقال: "مثل الإيمان كشجرة، فأصلها الشهادة، وساقها وورقها كذا، وثمرها الورع، ولا خير في شجرة لا ثمر لها، ولا خير في إنسان لا ورع له".

فجعل رحمة الله الإيمان كالشجرة، والشجرة غير معتبرة إذا فقدت أصلها وورقها وثمرها وكذلك الإيمان.

ووجه المشابهة الذي ذكره، فيه رد على من اعتبر الإيمان بلا عمل، حيث لا يصح أن يُطلق على الإيمان إيمان، وهو غير مشتمل على الأصل والفرع والثمر.

## خامسًا: بطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم



وهذا يعني امتناع الانفكاك عن الشيء وعدم المفارقة عنه، فيكون الأول (اللازم)، ناشئاً عنه الثاني (الملزم) وحاصلأً منه.

### مثاله: احتجاج الإمام أحمد رحمه الله على الحلولية

قال رحمه الله: "وقلنا للجهمية حين زعموا أن الله في كل مكان لا يخلو منه مكان، فقلنا: أخبرونا عن قول الله جل جلاله: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّ رَبُّهُ وَلِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكَّا﴾ [سورة الأعراف: ١٤٣] لم يتجلّ للجبل إن كان فيه بزعمهم؟! فلو كان فيه كما تزعمون لم يكن يتجلّ لشيء هو فيه، ولكن الله جل جلاله على العرش، وتجلّ لشيء لم يكن فيه، ورأى الجبل شيئاً لم يكن رآه قبل ذلك".

## سادساً:

أن الاشتراك في المعاني  
الكلية لا يُوجب التماثل في  
الاختلافات الوجودية



ومعنى ذلك: أن معنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور؛ هو تشابهها من ذلك الوجه، وأن ذلك المعنى العام يُطلق على هذا وهذا؛ لأن الموجودات في الخارج يُشارك أحدهما الآخر في شيء موجود فيه، بل كل موجود متميز عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله؛ **وهو معنى القدر المشترك بين الأشياء.**

## مثاله: ما جاء في الرد على الجهمية والزنادقة

قال الإمام أحمد: "وقلنا: هو شيء، فقالوا: هو شيء لا كالأشياء، فقلنا: إن شيء الذي لا كالأشياء قد عرف أهل العقل، أنه لا شيء، فعند ذلك، تبيّن للناس أنهم لا يؤمنون بشيء، ولكن يدفعون عن أنفسهم الشنعة بما يُقررون من العلانية".

والملحوظ في المثال الذي ذكره الإمام أحمد أنه اعتمد على إثبات القدر المشترك بين الخالق سبحانه وبعض المخلوقات، وأنه لا يلزم من وجود هذا القدر حصول الشبه بينهما من كل وجه، بل ثبت له سبحانه وتعالى ما أثبتته الشرع من غير تمثيل ولا تكييف.

سادعاً:

استحالة ارتفاع النقيضين  
واجتماعهما



من المقدمات العقلية البدهية المتفق عليها أن النقيضان لا يرتفعان ولا يجتمعان، ولا واسطة بينهما، فمتى ارتفع أحدهما وقع الآخر وجواباً. فإذا لم يُوصف الشيء بإحدى الصفتين المتقابلتين؛ للزِّم اتصافه بالأخرى؛ فمثلاً لو لم يُوصف بالحياة لُوصف بالموت.

مثاله: قول الإمام أحمد رحمه الله: " حين خلق الشيء خلقه في نفسه أو خارجاً من نفسه؟ ".

## ثامنًا:

الصفة تابعة للذات في  
أحكامها ومقتضياتها



**مثاله:** ما جاء في الرد على الجهمية والزنادقة في قول الإمام أحمد رحمه الله: "فقالت الجهمية: لما وصفنا الله بهذه الصفات: إن زعمتم أن الله ونوره، والله وقدرته، والله عظمته؛ فقد قلتم بقول النصارى حين زعموا أن الله لم يزل ونوره، ولم يزل وقدرته. قلنا: لا نقول: إن الله لم يزل وقدرته، ولم يزل ونوره، ولكن نقول: لم يزل بقدرته ونوره، لا متنى قدر ولا كيف قدر، فقالوا: لا تكونوا موحدين أبداً حتى تقولوا: قد كان الله ولا شيء، فقلنا: نحن نقول: قد كان الله ولا شيء، ولكن إذا قلنا: إن الله لم يزل بصفاته كلها، أليس إنما نصف إلهاً واحداً بجميع صفاته؟!".

معنى: أن الصفة إذا قامت بمحل؛  
عاد حكمها على ذلك المحل.



فالصفات تابعة للذات، متعلقة بها، ملزمة لها، تأخذ حكمها ومقتضياتها، وليس منفصلة عنها حتى يُقال بتعدد الذات لتعدد الصفات كما يتوهمنون.

# تاسعاً:

إلحاق الفرع بـأصله  
والناظير بنظيره



وبتعبير آخر: **الجمع بين المتفقات والتفريق بين المختلفات**،  
ذلك أن حكم الشيء حكم مثله، و حكم النظير حكم نظيره.

**مثاله:** قوله رحمه الله حين سُئل ما تقول في القرآن؟ قال الإمام أحمد رحمه الله: "ما تقول في علم الله؟ ... القرآن من علم الله ومن زعم أن علم الله مخلوق فقد كفر بالله".

فلا موجب للتفريق بين كلام الله وبين علم الله جل جلاله، فكلها صفات لله سبحانه مترادفة في دلالتها على الذات.

# عاشرًا:

الاستدلال بالمتافق  
على المختلف فيه



وهو قياس ما اختلف فيه على ما اتفق عليه، يجعل ما اتفق عليه أصلٌ يثبت به حكم ما اختلف فيه، وهو الفرع.

**مثاله:** ما جاء في كتاب الإبانة لابن بطة رحمه الله: "قال أبو عبد الله: وقال لي عبد الرحمن: "كان الله ولا قرآن؟" فقلت له مجيباً: كان الله ولا علم؟ فالعلم من الله وله، وعلم الله منه والعلم غير مخلوق، فمن قال: إنه مخلوق، فقد كفر بالله، وزعم أن الله مخلوق، فهذا الكفر البين الصراح".

**ف حاجتهم الإمام أحمد رحمه الله** بأصل متفق عليه، وهو وجود علم الله جل جلاله على إثبات وجود القرآن؛ فهو ملازم للعلم؛ غير مخلوق مثله.